المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي ودورها في التنمية المستدامة (دراسة نظرية)
اسم الكاتب: م.د. حيدر عبد جساس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2626
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 20:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي ودورها في التنمية المستدامة (دراسة نظرية)

م.د.حيدر عبد جساس
الجامعة المستنصرية– كلية العلوم السياسية
Jassas123Alame@gmail.com

الملخص

ان تحقيق التنمية المستدامة في أي مجتمع يتطلب عملية مركبة ومتعددة الجوانب. فهذه العملية تقترن بثنائية الاستعداد المجتمعي بدءاً من الفرد والاسرة والمجتمع وانتهاء بالإرادة السياسية المقترنة بالتوزيع العادل للثروة. فالتنمية المستدامة لا تخص الجانب الاقتصادي فحسب، بل مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والعلمية. وتتطلب تحولات ايجابية في بنية النظام الاجتماعي من خلال تنمية ثقافة المجتمع التي تُعد من أهم العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي، وفي بنية النظام السياسي القادر على توظيف الموارد والتوزيع العادل للثروات. وهذا لا يتحقق إلا بوجود دولة مستقلة ذات سيادة كاملة على مواردها واقتصادها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة– الاستقرار السياسي– العدالة الاجتماعية– الثقافة

Factors Affecting Political Stability and their Role in Sustainable Development

Dr.Hayder Abed Jassa
Al-Mustansiriya University - College of Political Science

Abstract

Achieving sustainable development in any society requires a complex and multifaceted process. This process is associated with the duality of societal readiness, starting with the individual, the family and society, and ending with the political will associated with the fair distribution of wealth. Sustainable development concerns not only the economic aspect, but also the various social, political and scientific aspects. And it requires positive transformations in the structure of the social system through the

development of the culture of society, which is one of the most important factors influencing political stability, and in the structure of the political system capable of employing resources and equitable distribution of wealth. This can only be achieved by the existence of an independent state with full sovereignty over its resources and economy.

Keywords: Sustainable Development - Political Stability - Social Justice – Culture

المقدمة

يشير عنوان البحث الموسوم بـ(العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي ودورها في التنمية المستدامة) إلى أن هناك ثابت بين متغيرين، الثابت هو ان هناك عوامل تؤثر في الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة سواء كانت سلباً أم ايجاباً، في متغير الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، وعلى الرغم من كثرة العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي والتنمية إلا اننا وجدنا ان من أهم العوامل المؤثرة والتي تعتبر المرتكز والاساس لضمان ايجابية العوامل الاخرى هو (العامل الثقافي والعدالة الاجتماعية)، فحالة الاستقرار السياسي من عدمه هي بالأساس نتيجةً لعدم التجانس الثقافي بسبب تعدد الرؤى والمواقف والاهداف، لذا وجدنا أن أهم مرتكز للاستقرار السياسي هو وجود تجانس فكري وثقافي بين القوى الاجتماعية والسياسية المتفاعلة داخل النظام السياسي، وهذا الواقع بالنتيجة يعطي القدرة للنظام على تحقيق العدالة الاجتماعية التي هي من ثمرات ونتاج ثقافة سليمة مترسخة في اذهان ابناء المجتمع، ومن هنا تأتي أهمية البحث.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في معرفة مدى العلاقة المترابطة بين الثقافة والعدالة الاجتماعية وأثرهما في الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.

اشكالية البحث: تنطلق المشكلة البحثية من اختلاف التوجهات والآراء حول الجهة المسؤولة عن تنمية العامل الثقافي في الدولة، وهل تحقيق العدالة الاجتماعية مرتبطة بالعامل الثقافي، وكيف تؤثر بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، وهنا يتطلب منا معرفة:

١- نسبة مساهمة العامل الثقافي والعدالة الاجتماعية في تحقيق تنمية وتقدم المجتمعات.

٢- هل السلطة هي المسؤولة عن تنمية الثقافة في المجتمع، أم ان الافكار والعقائد لا تدخل ضمن صلاحيات النظام.

٣- مؤشرات ومعوقات الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان تحقيق التنمية المستدامة في أي دولة يعتمد بالأساس على ضمان تنمية العامل الثقافي وضمان العدالة الاجتماعية، اللذان يعتبران الضمانة لنجاح جميع العوامل الاخرى التي تفضي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والحكومي وبالتالي إلى التنمية المستدامة).

منهجية البحث: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوظيفي لما للنظام السياسي من دور وظيفي في المجتمع السياسي وبناء الامة والمشاركة والتوزيع، كما أسعتنا بالمنهج النظمي على اعتبار ان النظام السياسي هو جزء من كل اجتماعي يدخل في علاقات مع البناء الاجتماعي المتكامل.

المحور الأول: الأسس المعرفية لمفهوم ومؤشرات الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة

سنتناول في هذا المحور مفهومي الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة لأهمية بيان هذه المفاهيم وعلاقتها مع بعضها، والتأثير المتبادل بينها في ظل تعدد تعاريف هذين المفهومين وتداخل بل وتناقض بعضها، لذا سنقسم هذا المحور إلى نقطتين: نتناول في الأولى مفهوم ومؤشرات الاستقرار السياسي، وفي الثانية نتناول مفهوم ومؤشرات التنمية المستدامة.

اولاً: مفهوم ومؤشرات الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي يتألف من كلمتين: الاستقرار وصفته السياسي، والاستقرار لغةً من القرار أي الثبات (منظور ١٩٨١) ، وفي هذا الموضع قال سبحانه وتعالى في محكم كتابه: (يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ) (سورة غافر ، اية ٣٩) ، ومعنى الاستقرار الذي جاء في القران الكريم والمعاجم العربية لا يختلف عن المعنى الذي تفسره القواميس الاجنبية الذي يرى ان صفة الاستقرار هي بقاء الحال او الوضع على ما هو عليه او حالة التوازن المستمر، اي بقاء النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الازمات داخلياً وخارجياً (بوعافية ٢٠١٦، ٣١٠) .

اما من الناحية الاصطلاحية لم يكن هناك تعريف محدد للاستقرار السياسي، فهناك اختلاف بين المفكرين السياسيين حول تحديد هذه الظاهرة، واغلب الباحثين يتعرضون لمفهوم الاستقرار

السياسي بنقيضه، أي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وهذه المقاربة غير دقيقة، لأن الاستقرار السياسي يشتمل على عدة مؤشرات بتكاملها يتحقق الاستقرار السياسي، على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فحصول خلل في أحد هذه المستويات لا يعني عدم الاستقرار السياسي العام، لأن مفهوم الاستقرار السياسي من الجنبة السياسية يعني فاعلية واستقرار الحكومة، ومن الجنبة الاقتصادية يعني قوة الاقتصاد وارتفاع مستوى دخل الفرد والعدالة في توزيع الثروات، ومن المنظور الاجتماعي يعني نجاح ادوات التنمية السياسية الاجتماعية في انتاج ثقافة ايجابية فاعلة (هانتنكتون ١٩٩٣، ٦٠) .

بالمقابل الاستقرار السياسي لا يمكن تحقيقه بالوفرة الاقتصادية فقط، أو باستخدام العنف من قبل السلطة السياسية، فالعديد من الدول لديها اقتصاد جيد وقوة عسكرية وامنية لكن استقرارها السياسي هش يتهاوى مع اي ازمة تحصل في البلد، فالاستقرار السياسي ليس لا يقوم على اساس القوة العسكرية والامنية بقدر ما هو نتيجةً لتدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فتكامل هذه المستويات مع بعضها البعض تجعل من كل قوى المجتمع متماسكة ومؤيدة للنظام السياسي، فالاستقرار السياسي يتحقق من خلال تعميق الثقة المتبادلة بين المجتمع والسلطة من خلال اتباع الاخيرة استراتيجية معدة تؤدي إلى تكامل عناصر قوة المجتمع بجميع مستوياتها.

فالاستقرار بكافة اشكاله ومستوياته يُعتبر من المرتكزات الاساسية لنمو المجتمعات وتقدمها، ومن أهم انواع الاستقرار هو الاستقرار السياسي لأنه الضامن لاستقرار المجتمع والدولة من خلال صياغة منظومة السياسات التي تتكيف مع كل اشكال التغيير في كل زمان ومكان، لذلك تكمن أهمية الاستقرار السياسي في انه يُعد مطلباً جماعياً بين المجتمع والسلطة.

وهنا عدة تعاريف للاستقرار السياسي، فقد عرف (آلان بال) الاستقرار السياسي بانه (حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية) (بوعافية ٢٠١٦، ٣٠٩) ، أما صموئيل هانتنكتون فقد اعتمد في تعريفه للاستقرار السياسي على مستوى العلاقة بين التشارك السياسي من جهة، والمؤسسات السياسية من جهة اخرى (هانتنكتون ١٩٩٣، ١٠٢) ، ومن أهم ما جاء في تعريف الاستقرار السياسي هو ما أشارت اليه المدرسة النظمية التي تعتمد على منهج التحليل النظمي، إلى ان

الاستقرار السياسي يتحقق بقدرة النظام على التأقلم مع الظروف والمتغيرات والتحديات المستجدة، ولا يمكن للنظام تحقيق ذلك إلا بوجود هياكل مؤسساتية حيادية ومستقلة عن تقلبات السلطة، فشرط الاستقرار السياسي هو البقاء والاستمرار من ليس من أجل الحفاظ على الاستقرار فقط، بل والتقدم، وهذا هو أحد عوامل تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال ما تقدم من تعريفات نرى ان ظاهرة الاستقرار السياسي تعتمد على عاملين أساسيين هما: قبول الجماهير للنظام السياسي ومدى فاعلية وقدرة النظام على تكامل مؤسساته التي تضمن تحقيق الاستقرار السياسي واشباع الحاجات، وهناك عدة اسس ومؤشرات لتحقيق الاستقرار السياسي من أهمها:

١- **الركيزة السياسية:** وتشمل شرعية ومشروعية النظام عبر المشاركة وبناء مؤسسات فاعلة قادرة على التنشئة، فهذه الركيزة تعتبر الأساس الاول لتحقيق استقرار سياسي في أي دولة، ومن دونها كما يؤكد (ماكس فيبر) انه يصعب على أي نظام القدرة اللازمة على ادارة الصراع بالقدر الذي يحقق الاستقرار لفترة طويلة (الخزرجي ٢٠٠٢، ١٨١) ، فالنظام القادر على الحكم من دون استعمال القوة والاكراه هو النظام السياسي الشرعي الذي يشعر فيه مواطنوه على ان ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والدعم والحماية، أما المشروعية فتتمثل بنمط انتقال السلطة وفق الاطر الديمقراطية (الدستورية القانونية) والعمل على الالتزام وفق هذه الأطر ببناء مؤسسات مستقلة حيادية تضمن المشاركة الفعلية لجميع فئات المجتمع (الخزرجي ٢٠٠٢، ١٨٤) .

٢- **الركيزة الثقافية:** يعد التجانس الفكري والثقافي في المجتمع من اساسيات الاستقرار السياسي داخل النظام السياسي، ففي أي نظام سياسي نوعين من الثقافة السياسية على الأقل، هما الثقافة السياسية للنخبة والثقافة السياسية للجماهير، و تتضمن الثقافة السياسية للنخبة الاتجاهات و المواقف الخاصة بأولئك الذين يشغلون مناصب هامة داخل النظام السياسي، أما الثقافة السياسية للجماهير، فهي تتكون من اتجاهات ومواقف الجماهير من العملية السياسية أي أنها خاصة بأولئك الذين لا يستطيعون التحكم الفعال في مخرجات النظام، وفي عديد من الدول قد لا توجد ثقافة سياسية مشتركة للجماهير و إنما توجد العديد من الثقافات السياسية الفرعية والتي تختلف وفقا للدين أو الفئة الاجتماعية أو الإقليم و غيرها، ويثير ذلك ما يعرف بأزمة التكامل، وإذا كانت

هناك تناقضات حادة بين ثقافة الجماهير الفرعية و بين الثقافات السياسية للنخبة فإن ذلك يكون مؤشرا على عدم الاستقرار السياسي، لكن يتم معالجة هذه الانقسامات الطائفية و الحزبية و القبلية و الطبقية داخل المجتمع من شأنه تدعيم الاستقرار السياسي، فمن واجبات النظام هو رفع مستوى الوعي الثقافي لدى المجتمع من خلال تناسق وتكامل ادوات التنشئة الشعبية والسياسية التي ستحقق بالنهاية الاستقرار السياسي في الدولة نتيجة لتقديم الثقافة العامة على الثقافات الفرعية (مسعد ١٩٨٨، ٥) .

٣- **الركيزة الاقتصادية الاجتماعية:** تتمثل هذه الركيزة بقدرة النظام على استخراج وتوظيف الموارد المادية والبشرية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ومن ثم القدرة على توزيع المنافع بشكلٍ عادل على المجتمع من سلع وخدمات وفرص العمل، إذ يُعد الاستقرار الاقتصادي من أبرز مؤشرات الاستقرار السياسي في أي مجتمع، كما يعتبر من اهم دعائمه الرئيسية، فباستقرار النظام السياسي ستنتظم سياساته الاقتصادية و طاقاته البشرية نحو أهداف التنمية، ومن ناحية أخرى فإن السياسات التنموية التي تتبناها الدولة لمعالجة المشاكل الاجتماعية وتحقيق الرفاهية تخلق نوعاً من الاطمئنان والقبول والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي و السياسات الحكومية، الأمر الذي يطغى على بعض المؤشرات السلبية الأخرى داخل المجتمع (بوعافية ٢٠١٦، ٣٢٢) .وبذلك نجد ان تحقيق الاستقرار السياسي لأي نظام يتوقف على تكامل جميع الركائز الرسمية وغير الرسمية داخل النظام السياسي.

ثانياً: مفهوم ومؤشرات التنمية المستدامة

في النصف الثاني من القرن العشرين ازداد الاهتمام بالتنمية المستدامة لاسيما بعد التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي والتي أسهمت في بروز مشاكل عدة في البيئة، إذ أضحت قضايا التدهور البيئي كالتلوث والتصحر وقلة المياه والامطار والتي انعكست على ارتفاع مستوى الفقر وعدم المساواة الاجتماعية في توزيع الموارد واستنزافها من التحديات الخطيرة التي تواجه الدول، إذ انعكست سلباً على قدرات الدول في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك اعدت الكثير من الدراسات في هذا الشأن وتُعد الدراسة التي اعدتها لجنة

(بروند تلاند) [*] عام ١٩٨٧ بعنوان مصيرنا المشترك هي الدراسات المهمة لدراسة سبل وآليات التنمية المستدامة، هذه الدراسة وضعت استراتيجيات وسياسات لتلبية احتياجات الحاضر مع ضرورة الاستدامة الذاتية على المدى الطويل (البنا ٢٠٠٠، ٨٧) .

وقد وردت العديد من تعاريف التنمية المستدامة، ومن أهم تلك التعاريف هو الوارد في تقرير (بروند تلاند) والذي عرف التنمية المستدامة على انها (التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الاضرار بتلبية احتياجات الاجيال القادمة) (الحسن ٢٠١١، ٩) .

كما عرفت على انها التنمية التي ترعى حق الاجيال في ثرواتهم الطبيعية، لاسيما الاحتياجات الاساسية للفرد، وتشترط أن لا تأخذ من الأرض أكثر مما تعطي (العوضي ١٩٩٤، ٢٢) .

لذلك يعد التنمية المستدامة مفهوم اجتماعي مادي اقتصادي يتعلق بمستوى الرفاه الاجتماعي والفردي التي يجب الحفاظ عليه وتطويره من خلال ادارة الهياكل الاجتماعية وتحريك الامكانات السياسية نحو تحقيق التنمية.

كما يجب الاشارة إلى ان التنمية المستدامة هي نتيجةً للاستقرار السياسي، لكن تحقيق الاستقرار السياسي ليس بالضرورة تحقيق تنمية مستدامة، نعم الاستقرار السياسي هو شرط اساسي للتنمية المستدامة، إلا ان الاخيرة تتطلب سياسة واستراتيجية واضحة بغض النظر عن الزمان والمكان والسلطة، لا سما ان اساس كل تنمية تتوقف على توظيف القدرات المادية والبشرية من اجل استمرار ونجاح التنمية. وهناك مؤشرات عدة للتنمية المستدامة من أبرزها: (عبدالغني ٢٠٢٠، ٤٢٥)

١- قدرة مؤسسات الدولة توظيف مواردها عبر الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع انتاجاً وتوزيعاً، وبما يضمن تحقيق تنمية شاملة وليس نمو اقتصادي فقط.

٢- ان ترتبط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه عبر ضمان مبدأ المشاركة بمعناها الواسع والعدالة في التوزيع.

---

[*] تقرير صادر عن الامم المتحدة في منتصف الثمانينات بزعامة (جرو هارلن بروند تلاند)، عبر لجنتها الدولية والتي قدمت تقريراً مفصلاً عن القضايا البيئية ومعالجة آثارها السيئة. للمزيد ينظر: سيف الدين محمد صفر: تدقيق التنمية المستدامة، مجلة الرقابة، الكويت، العدد(٥٨)، ٢٠١٩، ص٣٨.

٣- القدرة على التنمية الاقتصادية المستدامة، أي توظيف الموارد الطبيعية من دون الاضرار بهذه الموارد والبيئة، وهذا يعني الاخذ بنظر الاعتبار البعد البيئي والاجتماعي عند تحقيق التنمية المستدامة.

٤- التنمية الاجتماعية من خلال بناء ثقافة شاملة وعلاقات متبادلة قائمة على المساواة عدم التمييز بالتعليم والصحة والعمل اللائق والمشاركة السياسية.

٥- الاستمرارية في التطوير من خلال استراتيجية طويلة الامد تساهم فيها كل فئات المجتمع ومؤسسات الدولة.

من خلال ما تقدم نرى ان الوصول إلى التنمية المستدامة في أي دولة يتوقف على ضمان عوامل عدة من أهمها العامل الاجتماعي الثقافي الذي يعتبر الضمانة لنجاح جميع العوامل الأخرى التي تحقق بدورها الاستقرار السياسي والحكومي ومن ثم التنمية المستدامة، وهذا ما سوف نتناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: عوامل تحقيق التنمية المستدامة

ستناول في هذا المبحث العوامل التي تؤثر بشكلٍ مباشر في الاستقرار السياسي وانعكاسها على تحقيق التنمية المستدامة، ونرى ان من أبرز العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي وعلاقتها بالتنمية هي العامل الاجتماعي، لأنه يعتبر الأساس في الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، ويعتبر العامل الثقافي والعدالة الاجتماعية من الركائز المهمة للاستقرار والتنمية على كافة المستويات، لذا سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين: نتناول في المطلب الأول أثر العامل الثقافي وفي المطلب الثاني أثر العدالة الاجتماعية على استقرار النظام السياسي، وهذه العوامل تُعد من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: العامل الثقافي

ان ثقافة أي امة هي عبارة عن الأفكار والمعتقدات والسنن والآداب العامة والإرث الحضاري والتاريخي لتلك الأمة، وتتشكل الثقافة عبر العديد من العوامل والمؤثرات منها مدى عقلنة الثقافة وايمان الأمة بها وحمايتها، وكل ثقافة تتضمن ركنين أساسيين:

الأول: الرغبة في تعميمها لتكون مبدئاً عاماً حيث ان الثقافة الموحدة تنتج هموماً وأهدافاً مشتركة.

الثاني: حماية الثقافة من أي غزو ثقافي يحاول مسخ الهوية والشخصية الثقافية فالحروب اليوم تعتمد على اخلال وتغيير بنية الاجتماعية وركائزه التاريخية والمعرفية، وليست حروباً عسكرية فقط، فالأخيرة تتخذ شكلاً تمويهياً اليوم لتمرير الهدف الثقافي والاقتصادي.

ويجب الاشارة هنا إلى ان رؤية الشعوب الاسلامية للثقافة تختلف عن الرؤية الغربية، فالثقافة وفق الرؤية والمنظور الاسلامي يؤكد على القضايا العقائدية والاخلاقية للفرد والمجتمع، بينما في الرؤية الغربية المادية فأنها تتخذ موقفاً على صعيد العقائد والاخلاق غير الموقف الذي تتخذه في مجال السلطة والمال الذي تتجسد من خلاله المصالح المادية الملموسة التي تتعلق بالفرد اساساً، وهذه هي العلمانية ذات الفكر المحايد وغير المبدئي في مجال العقيدة والاخلاق، لكن الغرب بالطبع ليسوا هكذا جميعاً، بل للغرب أيضاً فكراً معنوياً والهياً يعلن عن نفسه في بعض الأحيان، ولكن المادية هو مبنى الفكر السائد في الغرب بصفة عامة.

ومع الاختلاف بين الرؤيتين حول الثقافة يبقى البعد الثقافي للتنمية يبدأ من الأنسان وبه تفتح جميع أبواب سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وصولاً إلى التنمية الشاملة (المستدامة)، فالبلدان النامية المتأخرة عن ركب التطور تحتاج إلى انسان لا يوظف عقله ونتاجه لنفسه فحسب، بل لمجتمعه أيضاً، فالتنمية هي نشاط شمولي يمس المجتمع بأسره، وهي لا تخص الجانب الاقتصادي فحسب، بل مختلف الجواب السياسية والاجتماعية والعلمية، وهي عملية تنظم عبر مراحل متتالية (فضلي ٢٠١٢، ١٦١) .

قد يعتقد البعض ان التنمية المستدامة مرتبطة أساساً بالجانب الاقتصادي، وهذا غير دقيق، لأن أساس التنمية هي عملية مجتمعية لابد ان تساهم فيها كل فئات المجتمع ولا يجوز ان تعتمد على فئة قليلة، فهناك دور للفرد والاسرة والمجتمع لتحقيق تنمية مستدامة، فشعور الفرد بالمسؤولية تجاه الآخرين بعد مراعاة احتياجاته واحتياجات ابنائه والمحيطين به هو ضمان لدوام احتياجات الحاضر والمستقبل، وهنا يصبح الفرد هو الاساس في بناء هذه التنمية، وكذلك الاسرة لها دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه يحرص على ان يتمتع الجميع بمستوى

عيش مقبول، فالأسرة هي المعلم الأول لمبادئ التنمية المستدامة من حيث تنمية الوعي الثقافي تجاه المجتمع بشكلٍ ايجابي عبر التنشئة الاجتماعية، وهنا يكون المجتمع المحور في عملية التنمية بعد بناء مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال دور النظام السياسي في تعزيز تنشئة سياسية، وبتناسق وتنظيم وسائل وآليات التنشئة الاجتماعية والسياسية التي هي نتاج اثر المجتمع والدولة، ومن ثم يمكن تحقيق تنمية ثقافة مجتمعية يكون لها الأثر الواضح في استقرار الواقع السياسي الذي ينعكس على امكانية تحقيق التنمية المستدامة (الحسن ٢٠١١، ٩) .

من جانب آخر قد تكون التنمية عامل لهدم الثقافة السائدة في المجتمع، وذلك عندما ترتبط التنمية بشكلٍ مباشر بالنمو الاقتصادي المكافئ للتصنيع، وفي اطار التقسيم الدولي للعمل الذي تتحكم فيه الدول المصنعة لمصلحتها يؤدي ذلك إلى اعاقة النمو في البلدان المستوردة واندثار الفنون الانتاجية التقليدية، فعندما تتحول البلدان النامية مثلاً إلى مجرد أسواق للسلع المنتجة في الغرب يؤدي ذلك إلى تأثر القيم والثقافة التي تحملها البلدان المستهلكة وتعديل الروابط الاجتماعية التقليدية لمصلحة نسق قيم مادي يقوم على التنافس لتحقيق أعلى رفاه فردي وليس اجتماعي (المؤلفين ١٩٨٥، ٥٧).

فمثلاً ان من أبرز التحديات التي تواجه الأمة العربية والاسلامية هي الغزو الفكري الثقافي الهادف إلى طمس الشخصية الثقافية الحضارية وانعكاسها على الهياكل وانماط السلوك الاقتصادي، فهناك علاقة متبادلة بين المستوى الثقافي والمستوى الاقتصادي، فالهيمنة الثقافية من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة هي جزء من التبعية للدول المتأخرة على مختلف المستويات، فهي تأتي في سياق ضعف اقتصاد الدولة وتنفذ من خلال الاحتكاك بالأجانب وملاحظة سلوكهم كما في السلع المستوردة والكتب والأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية، فضلاً عن المادة التي يتلقاها الناشئة في مراحل تعليمه المختلفة والكليات الاجنبية، فهذه العوامل تؤثر في الثقافة المجتمعية ومن ثم بعوامل قيام التنمية المستقلة المستدامة (العيسوي ١٩٨٥، ٢٦٠) .

مع ذلك بقي العامل الثقافي شبه غائب عن مراجعة مسيرة التنمية على الرغم من أهميته الحاسمة في مجال توفير الدافع المعنوي لتحفيز المشاركة المجتمعية الفاعلة في التنمية، وقد

يعكس ذلك هيمنة النموذج الغربي للتنمية السائد حالياً في البلدان المصنعة والذي لم يراعي تنوع الثقافات والقيم والعادات في مناطق اخرى من العالم، لاسيما ان التنمية أساساً عملية داخلية تستند إلى الثقافة الخاصة بالبلد وتقاليده وموارده الطبيعية وقيمه السياسية، فأنماط التنمية المقولبة التي تفرض مفاهيم ثقافية خارجية ومستويات استهلاك اجنبية قد صرفت الطاقات السياسية عن الحفاظ على قيم وأهداف محلية قابلة للاستمرار (القصيفي ١٩٩٥، ٨٥) .

وهنا لابد من وجود ارادة مجتمعية للتنمية للتخلص من التبعية، وهذه الارادة لا تكتمل فاعليتها إلا من خلال شرعية وجود القيادة السياسية، وعلى قدرة المجتمع ضبط ممارسات هذه القيادة وعدم تبعيتها، فتحقيق التنمية المستدامة من خلال النمو الاقتصادي المستقل مرهون بكسر علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تقييد مستقبل التنمية وتجيره في خدمة الاقتصاد العالمي.

لذلك من أهم شروط التنمية هي الاستقلالية، فالتنمية في ظل التبعية الاقتصادية او الاحتلال تنمية منقوصة ومفرغة لأنها لا تشمل كل قطاعات الاقتصاد ولا التكامل الاجتماعي، فهي تنمية متوجهة بالأساس إلى الخارج لأنها محكومة بقرارات خارجية لا سلطان للإرادة الوطنية عليها، لاسيما ان اغلب القرارات الحكومية تؤخذ لمصلحة الاستعمار في استغلال الشعوب (عبدالله ١٩٨٧، ٣٤) .

فتحقيق التنمية هنا يرتبط بشرط الاستقلالية، والاخيرة تتحقق بفصل أو عزل او على الاقل تخفيف اثر العامل الخارجي في الاقتصاد المحلي، عن طريق تمكين الاقتصاد المحلي من توظيف موارده في الوصول إلى التنمية، وبذلك يتمكن المجتمع والدولة السير نحو طريق الاستقلال التنموي الذي أحد شروطه هو الاستقلال الثقافي والفكري الذي يُعد أحد العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، إذ يؤدي التأثير الثقافي والفكري دوراً فاعلاً في الافراد ومدى تقبلهم عملية التنمية المستقلة المستدامة والايمان بتحقيقها، إذ تحاول البلدان الصناعية المتقدمة نشر افكارها وثقافاتها بين أفراد البلدان النامية لضمان تأثيرها في كيفية قيام المجتمع بتنفيذ متطلبات تقدمه بالشكل الذي تريده البلدان المتقدمة (فتح الله ١٩٩٩، ٩٢) .

بالمقابل السلطة السياسية في الدول النامية لا يمكن ان تحقق اي قدر من التنمية بسبب القيود التي تفرضها الدول المتقدمة للسيطرة على تلك الدول النامية، هدف هذه القيود هو التخلف وليس التنمية في هذه البلدان، وهنا يكون شرطا التنمية هو الاستقلال السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى الاستقلال الثقافي (عبدالرحمن ٢٠٠٣، ٤٧) ، نعم التفاعل والتبادل الفكري والثقافي بين المجتمعات كافة شيء مطلوب للنهوض بالحضارات الانسانية وتطورها، لكن على المجتمع الاعتماد على جذوره الحضارية في بلورة الأسس الفكرية والثقافية والتفاعل مع الثقافات الاخرى من دون أن تسود التأثيرات السلبية لها.

وعلى الرغم من ان المجتمع بأسره تقريباً قد يكون معرضاً لتأثير الثقافات وانماط الاستهلاك الأجنبية، لكن هذا لا يعني ان كل شرائح المجتمع لديها الرغبة في الاستجابة لأنماط السلوك الغربية، لأن المجتمع الواعي يدرك ان الذوبان في الثقافات الغربية يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية بسبب عدم التكامل الداخلي للمجتمع والتعارض من جهة اخرى، وهذا يؤدي إلى اضعاف التضامن الاجتماعي واضعاف الميل إلى التعاون لتحقيق أهداف اجتماعية مشتركة، مما قد يدفع تلك الشرائح "المستغربة" إلى الابتعاد والانعزال عن الاندماج في النظام الاجتماعي العام، وقد يهدد هذا الواقع الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهذا الأثر الذي يُعد من آثار العولمة سينعكس سلباً على تحقيق النمو المستدام في الدولة (أمين ٢٠٠١، ١٢٢).

على أساس ما تقدم يتضح لنا ان أساس ومرتكز أي تنمية مستدامة هو تغيير بنى المجتمع من خلال التنمية الثقافية، وبما ان الفرد والمجتمع هو المقصود في النهاية من التنمية لذا لابد من الاهتمام بالعامل الثقافي بما ينعكس ايجاباً على بقية المستويات الاقتصادية والسياسية بما يؤمن تحقيق التنمية الشاملة التي تعني الاعتماد على القدرات الذاتية الخاصة في الدولة، ومن هنا نجد ان الثقافة هي أحد أهم العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، على اعتبار ان تحقيق التنمية المستدامة مرتبط ارتباطاً مباشراً بالاستقرار السياسي والحكومي، والاستقرار السياسي من عدمه مرتبط هو الاخر ارتباطاً مباشراً بطبيعة ثقافة المجتمع، لاسيما الثقافة السياسية التي تُعد أحد أهم مكونات بيئة النظام السياسي. والسؤال الذي يطرح هنا هو: ما هي نسبة مساهمة العامل الثقافي في تحقيق تنمية وتقدم المجتمعات؟. هل النظام السياسي

(السلطة) هو المسؤول عن تنمية الثقافة في المجتمع، أم ان الأفكار والعقائد لا تدخل ضمن صلاحيات النظام؟

هنا نجد ان العامل الثقافي يقابل العوامل الأخرى كالمال والعلم والتكنلوجيا والصناعة والزراعة وغيرها، وطبقاً للمعايير الفكرية وليس بالاعتماد على ارقام احصائية دقيقة نجد ان للعامل الثقافي نسبة عالية من التأثير، فقد تصل نسبة تأثير العامل الثقافي على التنمية المستدامة ٧٥% لسائر العوامل الأخرى، فلو امتلك شعب الثروة المادية والبشرية والعلم والاقتصاد لكنه مصاباً بالتمييع وغياب الارادة والعمل هل يمكنه بلوغ الهدف في التنمية؟ كلا.

فالعامل الثقافي يشكل الضمانة المستقبلية ، فجميع العوامل الأخرى غير الثقافية تصنع المستقبل لكن العامل الثقافي هو الضمانة لهذه العوامل ولهذا المستقبل، فلا يمكن للثروات الموجودة في الدولة ولا حتى الصناعة من تحقيق هدف التنمية لولا السند الثقافي، فضعف العامل الثقافي كان سبباً رئيسياً لعدم استقرار الدولة والمجتمع.

أما عن الجهة المسؤولة عن تنمية الثقافة العامة والسياسية منها، نجد ان الواقع مشترك بين المجتمع والسلطة، فالمجتمع يمتلك ادوات لتنشئة المجتمع منها الاسرة والعادات والتقاليد والدين، والسلطة لها ادواتها لتنشئة المجتمع عبر المدرسة والمؤسسات وغيرها، لذا تتأثر ثقافة المجتمع بواقعه الاجتماعي والسياسي، وفي الوقت نفسه تؤثر هذه الثقافة بتلك الاوضاع، بما يؤكد وجود علاقة متبادلة بين ما هو مادي ومعنوي، لذا تقود تنشئة المجتمع السياسية المنسقة إلى رفع مستوى الوعي السياسي لدى الفرد، وهنا يكون العامل الثقافي ذا أثر ايجابي على الواقع السياسي من خلال تأثيره على السلوك الانتخابي للأفراد، وهذا السلوك ينعكس على بنية الاحزاب السياسية التي تؤثر بشكلٍ مباشر على نوع وطبيعة الحكومات المشكلة.

ثانياً: العدالة الاجتماعية

العدالة هي من مبادئ دستورنا السماوي، فقد قال تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)(سورة النحل ، اية ٩٠)، ولقد اهتمت النظريات الاشتراكية والرأسمالية بهذا المبدأ في بحثها عن هدف السعادة التي لم تستطيع الوصول اليه، فالنظرية الاسلامية في هذا السياق تنطلق من مبادئ الحق والعدالة

والمساواة بين البشر من حقيقة ان الناس متساويين بينهم بغض النظر عن اللون والجنس والقومية واللغة، وهذه هي مبادئ الاسلام التي نادى بها النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل مفكري العدالة الاجتماعية امثال آدم سميث وبينثام وبيكاريا وغيرهم.

وفي الاستخدام الحديث يحال مصطلح العدل أو العدالة إلى عام القانون، وإلى افكار المساواة أمام القانون في التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة الحديثة، اي ترتبط العدالة الاجتماعية بتوزيع الثروة والقيم وثمار (التنمية) الاقتصادية بعدلٍ وانصاف، فمعيار العدالة الاجتماعية الحقيقي هو مدى الاقتراب من المساواة في النتائج (الاسكوا ٢٠٢٠، ١٨) .

اذاً اساس العدالة الاجتماعية هو أمر اجتماعي محض ويرتبط بشكلٍ مباشر بالحكومة والسياسية واسلوب الحكم في المجتمع، وهي من ثمرات ونتاج ثقافة سليمة مرتكزة في اذهان كل فرد من أبناء المجتمع.

وتُعد العدالة الاجتماعية من المؤشرات المهمة التي تدفع باتجاه الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، إذ ان حالة التباين بين الفئات والطبقات الاجتماعية تخلق حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب التنافر بين هذه الفئات والطبقات بالشكل الذي يؤثر سلباً في الوصول إلى تنمية شاملة، لاسيما ان تحقيق العدالة الاجتماعية يرتبط بكون الفرد هو هدف التنمية التي تسعى إلى زيادة رفاهيته والتي يجب أن تشمل كل أفراد المجتمع دون استثناء، فلا يمكن تحقيق العدالة مع سوء توزيع الدخل بين الافراد (فتح الله ١٩٩٩، ٨٦) .

فعلى المستوى العالمي ١٥% فقط من مجموع سكان العالم يسيطرون على نسبة ٨٥% من الثروة العالمية، في حين لا يحصل ما يعادل ٦١% من سكان العالم إلا على نسبة ٥% من هذه الثروة، وقد بلغت الفوارق وعدم التوازن والتوترات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية في ظل هذا الواقع أعلى مستوياتها لاسيما في البلدان النامية التي اثقلت كاهلها الديون نتيجةً للتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة (ابراهيمي ١٩٩٧، ٩) ، وهذا ينسحب على المستوى الداخلي للدول النامية، فالتوازن الاجتماعي الهش بسبب الفوارق بين اقلية غنية وأغلبية فقيرة شجع على ظهور السخط والكبت الذي ساعد على تضرر السلم المجتمعي وصعوبة الوصول إلى تنمية شاملة في هذه الدول.

فأحد شروط التنمية المستدامة هو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اعادة توزيع الدخل والثروة بما يضمن حصول الافراد على دخول ترتبط بمستوى انتاجيتهم واسهامهم في عملية التنمية وتقليل التفاوت في توزيعها، لأن التفاوت يخلف آثاراً اجتماعية سلبية ويدفع المجتمع إلى عدم الالتزام بالقانون مما يؤدي إلى زيادة الجرائم التي تدفع بالمجتمع نحو عدم الاستقرار الذي ينعكس بشكلٍ كبير على التنمية الاقتصادية وباقي المستويات الاخرى (عبدالحميد ٢٠١٩، ١٥٩) .

كما ترتبط العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل بين المناطق الجغرافية المختلفة في البلد، وبين الريف والمدينة بشكلٍ خاص، بما يضمن معالجة حقيقية للهجرة الداخلية وتطوير المناطق الاقل نمواً في البلد من خلال توجيه الموارد لإقامة المشروعات المتنوعة والخدمات في المناطق المختلفة لاسيما الارياف، هذه السياسات تدفع إلى استقرار الافراد في مناطقهم وتقلل من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، لأن هذه الهجرة تؤدي إلى زيادة تخلف الارياف والنشاط الاساسي فيه وهو الزراعة بالشكل الذي يؤدي إلى الاعتماد على الخارج في الحصول على المواد الغذائية، هذا من جهة ومن جهة اخرى، تزيد هذه الهجرة من عدد المشتغلين في القطاعات الهامشية في المدينة لأنهم لا يملكون الخبرة والمؤهلات في المجال الصناعي من جهة اخرى (النحوي ٢٠١٨، ١١٤) .

إذاً هناك علاقة ترابطية بين ابعاد العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتنمية، فقد تم تناول قضايا العدالة الاجتماعية ضمن قضايا التنمية إذ اتجهت الدراسات مؤخراً التركيز على قضايا عدم المساواة باعتبارها العائق الاساس أمام الاستقرار السياسي والتنمية المنشودة.

وهنا يرى (راولز) احد مفكري القرن العشرين ان النفعية تتعارض مع العدالة، إذ تركز نظريات المنفعة عموماً على تعزيز رفاهية البشر أكثر من تركيزها على العدالة، إذ ان أي ادعاءات تطرحها هذه النظريات بشأن العدالة تستمد اصولها من تراكم المنفعة ولا تكون العدالة إلا جانباً ثانوياً فيها، ويقول أن العدالة هي الفضيلة الاولى التي ينبغي ان تتحلى بها مؤسسات المجتمع، وهنا يتعين اصلاح القوانين والمؤسسات بغض النظر عن مدى جدواها وحسن تنظيمها، أو يتحتم الغائها إذا لم تكن عادلة (جونستون ٢٠١٢، ٢٣٨) .

وهنا يتضح الدولة هي المسؤول الاول وذات الدور البارز في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال سياساتها في اعادة توجيه وتوظيف وتوزيع الموارد بشكلٍ عادل، فهدف أي حكومة هو تحقيق الرفاهية لجميع مواطنيها وليس فئة واحدة فقط، وهنا ينصب التأكيد على ضرورة تعاون الحكومة المركزية مع الادارات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لضمان زيادة الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل الدولة لجميع مواطنيها بمختلف فئاتهم ومواقعهم الجغرافية (النحوي، ٢٠١٨، ١٢١) .

لذا من أهم معوقات العدالة الاجتماعية هي عدم المساواة في توزيع الخدمات والموارد، وفي اتاحة فرص العمل، والحصول على المعارف، وفي توفير الضمان الاجتماعي، وعدم المساواة أمام القانون وعدم توفير فرص المشاركة السياسية للجميع.

وبما ان أحد أهم أهداف التنمية المستدامة هو الوصول إلى العدالة الاجتماعية لذا لابد من ضمان استدامة النمو وتحقيقه بمشاركة جميع شرائح المجتمع، واحترام حقوق الاجيال القادمة من خلال ترشيد استعمال المواد غير المتجددة.

وهنا يقع على عاتق الدولة وضع اطار مؤسسي وتشريعي يضمن الحقوق من خلال عدم التمييز بين الافراد، ويضمن استدامة مسار التنمية وتحقيق العدالة بين الاجيال، ففي ضوء ما يشهده العالم من اضطرابات سياسية واجتماعية في عدة دول على اثر السياسات الاقتصادية والنيوليبرالية وما نجم عنها من تفاوت في الدخل والثروة، أصبحت قضية العدالة الاجتماعية أحد أهم القضايا الاجتماعية، لما لها من آثار اجتماعية لها انعكاساتها الخطيرة على الواقع السياسي، فغياب العدالة ممكن أن يؤدي إلى تفكك النظام الاجتماعي أو على الاقل إلى عدم الاستقرار السياسي الذي يصعب معه تحقيق اي نوع من انواع التنمية.

من خلال ما تقدم نرى ان تحقيق التنمية المستدامة في أي دولة من دول العالم يعتمد بالدرجة الاولى على ضمان تنمية العامل الثقافي والعدالة الاجتماعية، فهذه العوامل تعتبر الضمانة لاستمرار جميع العوامل الاخرى التي تحقق الاستقرار السياسي والحكومي، وبالتالي إلى التنمية المستدامة.

الخاتمة

ان أثر العامل الاجتماعي المتمثل بالعامل الثقافي والعدالة الاجتماعية كان واضحاً في الدفع نحو الاستقرار السياسي من عدمه، وقد اتضح لنا ان تحقيق الاستقرار السياسي في أي دولة هو نتيجةً لوجود عدة مؤشرات من أهمها استقرار النظام الاجتماعي الذي ينعكس بشكلٍ مباشر على الاستقرار السياسي، فثمرة الوعي الثقافي للمجتمع تظهر في بنية نظام الحكم المسؤول بشكلٍ مباشر على توظيف القدرات الاستخراجية والتوزيعية، ولكن القدرة الاستخراجية غير كافية مالم تكن هناك قدرة توزيعية للنظام قادرة على توزيع الموارد والخدمات على افراد المجتمع بشكلٍ عادل، وهنا العدالة الاجتماعية أمر اجتماعي محض يرتبط بالحكومة وسياستها واسلوب حكمها، ومن ثم نجد ان تحقيقها يرتبط أيضاً بثقافة سليمة شاملة، وغيابها أي العدالة يعني بالنتيجة تعدد الثقافات الفرعية والولاءات المختلفة، ومن ثم يفقد الاستقرار السياسي اهم مؤشرات نجاحه، وبالتالي يصعب الحديث عن وجود تنمية مستدامة في بلد يعاني من عدم الاستقرار السياسي، لأن الأخير سوف ينعكس كذلك على عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، على هذا الاساس وجدنا ان تحقيق التنمية المستدامة هي نتيجة للعوامل التي تدفع باتجاه الاستقرار السياسي، فالعملية ترابطية تؤثر الواحدة بالأخرى عبر المخرجات والمدخلات والتغذية العكسية.

المصادر:

القرآن الكريم

المصادر باللغة العربية

١. ابراهيمي، عبدالحميد .١٩٩٧ .*العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢. منظور، ابن . ١٩٨١. "لسان العرب." تأليف *ج٤* ، ص٣٧٥. القاهرة: دار المعارف.
٣. الأمم المتحدة الاسكوا. ٢٠٢٠. "دليل ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الانمائية." *الأمم المتحدة الاسكوا*. كانون الاول.٢٠٢٠. https://archive.unescwa.org/ar/publications/.
٤. البنا، علي. ٢٠٠٠. *المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية*. القاهرة: دار الفكر العربي.
٥. الحسن، عبدالرحمن محمد. ٢٠١١. *التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة*. الجزائر: جامعة المسيلة.
٦. الخزرجي، ثامر كامل محمد. ٢٠٠٢. *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة)*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
٧. العوضي، سعاد عبدالله. ١٩٩٤. *البيئة والتنمية المستدامة*. الكويت: الجمعية الكويتية لحماية البيئة.

٨. العيسوي، ابراهيم. ١٩٨٥. *التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٩. القصيفي، جورج. ١٩٩٥. *التنمية البشرية في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٠. النحوي، حسن قاسم. ٢٠١٨. *بُناة الدولة*. بغداد: مؤسسة المصباح الثقافية.
١١. أمين، جلال .2001. *العولمة والتنمية العربية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٢. بوعافية، محمد الصالح. ٢٠١٦. "الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات." (مجلة دفاتر السياسة والقانون) ١٥: ص ٣١٠.
١٣. جونستون ، ديفيد . ٢٠١٢. *مختصر تاريخ العدالة ، ترجمة مصطفى ناصر*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
١٤. فتح الله ، سعد حسين . ١٩٩٩. *مركز دراسات الوحدة العربية*. بيروت: التنمية المستقلة (المتطلبات الاستراتيجية والنتائج) دراسة مقارنة.
١٥. هانتنكتون ، صموئيل . ١٩٩٣. *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود*. بيروت: دار الساقي.
١٦. عبدالحميد، انجي. ٢٠١٩. "مفهوم العدالة الاجتماعية في ادبيات التنمية." *المجلة الاجتماعية القومية* ٣ (٥٦): ص١٥٩.
١٧. عبدالرحمن، اسامة. ٢٠٠٣. *تنمية التخلف وادارة التنمية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٨. عبدالغني، محمد فتحي. ٢٠٢٠. "تطور مفهوم التنمية المستدامة وابعاده ونتائجه." *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ٣٧: ص ٤٢٥.
١٩. عبدالله، اسماعيل صبري. ١٩٨٧. *التنمية المستقلة في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٠. فتح الله، سعد حسين. ١٩٩٩. *التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢١. فضلي، نادر فاضل عباس. ٢٠١٢. "التجربة التنموية في ماليزيا." *الدراسات الدولية* (٥٤): ص ١٦١.
٢٢. مجموعة من المؤلفين. ١٩٨٥. *التنمية العربية (الواقع الراهن والمستقبل)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٣. مسعد، نيفين عبدالمنعم. ١٩٨٨. *الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي*. القاهرة: مكتبة النهضة.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Ibrahimi, Abdel Hamid. 1997. *Aleadalat Alaijtimaeiat Waltanmiat fi Alaiqtisad Alaislam* [*Social Justice and Development in Islamic Economics*]. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
2. Ibn Manzoor. 1981. “Lisan al-Arab [Arabes Tong].” Authored by Part 4, pg. 375. Cairo: *Dar al-Maarif*.
3. United Nations ESCWA. 2020. “Dalil Aidmaj Mabadi Aleadalat Alaijtimaeiat fi Alsiyasat Alanimayiya [A Guide to Integrating Social Justice Principles into Development Policies].” *United Nations ESCWA*. December 2020. https://archive.unescwa.org/en/publications/

4. Al-Banna, Ali. 2000. *Almushkilat Albiyiyat Wasianat Almawarid Altabieia* [*Environmental Problems and Conservation of Natural Resources*]. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
5. Al-Hassan, Abdul-Rahman Muhammad. 2011. *Altanmiat Almustadamat Wamutatalabat Tahqiqiha, Bahth Muqadim Limultaqaa 'Iistratijiat Alhukumat fi Alqada' Ealaa Albitalat Watahqiq Altanmiat Almustadama* [*Sustainable development and the requirements to achieve it, a research submitted to the Government Strategy Forum for Eliminating Unemployment and Achieving Sustainable Development*]. Algeria: M'sila University.
6. Al-Khazraji, Thamer Kamel Muhammad. 2002. *Alnuzum Alsiyasiat Alhadithat Walsiyasat Aleama (Dirasat Mueasirat fi Astiratijiat Adarat Alsultati)* [*Modern Political Systems and Public Policies (A Contemporary Study in Power Management Strategy*)]. Amman: Dar Majdalawi for publication and distribution.
7. Al-Awadi, Suad Abdullah. 1994. *Albiyat Waltanmiat Almustadama* [*Environment and Sustainable Development*]. Kuwait: Kuwait Society for the Protection of the Environment.
8. Al-Esawy, Ibrahim. 1985. *Altanmiat Alearabiat Alwaqie Alraahin Walmustaqbal* [*Arab Development, Current Reality and Future*]. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
9. Al-Kosifi, George. 1995. *Altanmiat Albashariat fi Alwatan Alearabii* [*Human Development in the Arab World*]. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
10. Grammar, Hassan Qassem. 2018. *Bunat Aldawla* [*State Builders*]. Baghdad: Al-Misbah Cultural Foundation.
11. Amin, Jalal. 2001. *Aleawlamat Waltanmiat Alearabia* [*Globalization and Arab Development*]. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
12. Bouafia, Mohammed Al-Saleh. 2016. "*Alaistiqrar Alsiyasiu Qira'at fi Almafhum Walghayat* [*Political Stability: A Reading in Concept and Objectives*]." (Dafater al-Siyasah wa al-Qanun) 15: p. 310.
13. David Johnston. 2012. *Mukhtasar Tarikh Aleadalat , Tarjamat Mustafaa Nasir* [*Brief History of Justice*]. translated by Mustafa Nasser. Kuwait: National Council for Culture, Arts and Literature.

14. Saad Hussein Fathallah. 1999. *Altanmiat Almustaqila (Almutatalabat Aliastiratijiat Aalnatayiji) Dirasat Muqarana*. [*Independent Development (strategic requirements and results), a comparative study*]. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
15. Samuel Huntington. 1993. *Alnizam Alsiyasiu Limujtamaeat Mutaghayira* [*The Political System of Changing Societies*]. translated by Somaya Flo Abboud. Beirut: Dar Al Saqi.
16. Abdelhamid, Engy. 2019. " Mafhum Aleadalat Aliajtimaeiat fi Adbiaat Altanmiati. [The Concept of Social Justice in Development Literature]." *National Social Journal* 3 (56): p. 159.
17. Abdul Rahman, Osama. 2003. *Tanmiat Altakhaluf Wadarat Altanmia* [*Development Underdevelopment and Development Management*]. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
18. Abdelghani, Mohamed Fathi. 2020. " Tatawar Mafhum Altanmiat Almustadamat Wabeadih Wanatayijih [The Evolution of the Concept of Sustainable Development, Its Dimensions and Results]." *Scientific Journal of Economics and Trade* 37: p. 425.
19. Abdullah, Ismail Sabry. 1987. *Altanmiat Almustaqilat fi Alwatan Alearabii* [*Independent Development in the Arab World*]. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
20. Fathallah, Saad Hussein. 1999. *Altanmiat Almustaqilat Almutatalabat Waliastiratijiaat Walnatayij* [*Independent Development Requirements, Strategies, and Results*]. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
21. Fadli, Nader Fadel Abbas. 2012. " Altajribat Altanmawiat fi Malizia [The Development Experience in Malaysia]." *International Studies* (54): p. 161.
22. A group of authors. 1985. *Altanmiat Alearabia (Alwaqie Alraahin Walmustaqbalu*) [*Arab Development* (*Current Reality and Future*)]. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
23. Mosaad, Nevine Abdel Moneim. 1988. *Alaqaliaat Walaistiqrar Alsiyasiu fi Alwatan Alearabii* [*Minorities and Political Stability in the Arab World*]. Cairo: Al Nahda Library.